

## الجزية في الفكر الإسلامي

ساجدة عواد صالح  
بكالوريوس علوم القرآن

### (خلاصة البحث)

تعد الجزية في النظام الاقتصادي الاسلامي من المسائل التي حازت على قدر كبير من الاهتمام اذ وضعت لها تشريعات خاصة تنظم عملها وآلياتها من ذلك ان الجزية لا تفرض على الذين لا يتمكنون من دفعها او خارج طاقتهم المالية. وان الشريعة الاسلامية لا تجبر أي انسان على اعتناق الدين الاسلامي فكان لابد من ايجاد نظام ضرائبي يعين الهيئة الحاكمة على القيام بالتزاماتها نحو الناس وقد اقتضت الضرورة العلمية لموضوع الجزية في الفكر الاسلامي ان نتناوله في ثلاث مباحث ففي المبحث الاول: تعريف الجزية لغة واصطلاحاً ومشروعيتها في القرآن الكريم والسنة النبوية وفرض الجزية في الاسلام منذ عهد الرسول (ﷺ) وإلى نهاية عصر الخلفاء الراشدين. اما المبحث الثاني: فقد تناولنا فيه مقدار الجزية والاصناف التي تؤخذ منها ووقتها وشرائطها ومسقطاتها ففي المبحث الثالث: تناولنا اهمية الجزية وبيننا الجزية ليست عقوبة.

وقد توصلنا من خلال دراسة موضوع الجزية الى حقائق ثابتة هي:

- تعد الجزية من الموارد المهمة في بيت المال .
- لا تفرض الجزية على العاجزين عن أدائها .
- وضعت لها تشريعات خاصة بها سهلت تطبيقها .

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد (ﷺ) (من يهد

الله فهو المهتد ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً<sup>(١)</sup>.

تعد الجزية في النظام الاقتصادي الإسلامي من المسائل التي حازت على قدر كبير من الاهتمام إذ وضعت لها تشريعات خاصة تنظم عملها وآليتها، من ذلك أن الجزية لا تفرض على الذين لا يتمكنون من دفعها أو خارج طاقتهم المالية لاسيما الذين هم كبار السن أو العاجزون بسبب مرضهم المزمن، كذلك الصغار في السن. والجزية ليست عقوبة على الذين يلزمون بدفعها وإنما هي مقابل بعض خدمات الدولة الإسلامية للذين لا يشملون في الدفاع عن أراضيها.

وقد ساهمت في رفد موارد بيت المال ليساهم في سد النفقات.

وقد اخترت موضوع بحثي (الجزية في الفكر الإسلامي) للاستزادة بالمعلومات الخاصة بمفهوم الجزية ولتعريف كثير من الناس بذلك ولأن الجزية تعبر عن سماحة الإسلام بأهل الكتاب وقد أطلق عليهم تسمية أهل الذمة - فلهم ما للمسلمين من حقوق وواجبات وعليهم ما على المسلمين من التزامات عليهم الوفاء بها للدولة الإسلامية. ويرجع اختياري أيضاً إلى أن الشريعة الإسلامية لا تجبر أي إنسان على اعتناق الدين الإسلامي فكان لا بد من إيجاد وابتكار نظام ضرائبي يُعين الهيئة الحاكمة على القيام بالتزاماتها نحو الناس ولا يتشجع الناس في الوقت نفسه على رفض الإسلام هرباً من فريضة الزكاة .

وأن هذا الموضوع واسع ومتشعب يتناول الفتوحات الإسلامية من جهة ومن جهة أخرى أن الجزية كانت أحد الموارد المالية للدولة الإسلامية.

وأتبعنا مناهج متعددة في دراسة هذا الموضوع لاسيما المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي عندما تناولنا الجزية وفقاً للتسلسل التاريخي للفتح الإسلامي منذ عهد الرسول (ﷺ) منها الفتوحات في عصر الخلفاء الراشدين.

وتناولنا كيف كانت معاملة المسلمين لأهل الكتاب عند جباية الجزية والخراج

منهم وبينت ممن تؤخذ الجزية وممن تسقط عنهم الجزية، وكيف وضع نظام الخراج في عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه).

وقد اقتضت الضرورة العلمية لموضوع الجزية في الفكر الإسلامي أن نتناوله في ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول : تعريف الجزية لغة واصطلاحاً ومشروعيتها في القرآن الكريم والسنة النبوية وفرض الجزية في الإسلام منذ عهد الرسول (ﷺ) وإلى نهاية عصر الخلفاء الراشدين.

أما المبحث الثاني : فقد تناولنا فيه مقدار الجزية والأصناف التي تؤخذ منهم ووقتها وشرائطها ومسقطاتها.

وفي المبحث الثالث : تناولنا أهمية الجزية وإن الجزية ليست عقوبة.

وكان اعتمادي في بحثي على عدة مصادر منها تفسير القرطبي، وتفسير الجصاص . وأما المصادر التاريخية فكثيرة منها : تاريخ الرسل والملوك للطبري، وتاريخ البداية والنهاية لأبن كثير، وفتوح البلدان للبلاذري.

ومن كتب الأموال : كتاب الخراج، لأبي يوسف، والأموال لأبي عبيد .

### التعريف بالجزية ومشروعيتها وطرق فرضها الجزية. لغة واصطلاحاً

#### الجزية في اللغة

"تعني الجزاء، أي المكافأة على الشيء" <sup>(٢)</sup>، "ومن معانيها" وهي خراج الأرض <sup>(٣)</sup>، "وجزى أي قضى والجمع الجزى" <sup>(٤)</sup>، "والجزية عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة وهي من الجزا" <sup>(٥)</sup> "كأنها جزت عن قتله" <sup>(٦)</sup>.

#### الجزية اصطلاحاً

أما اصطلاحاً : "هي الظريبة المأخوذة من الكافر لاقامته بدار الإسلام في كل عام" <sup>(٧)</sup>. يتميز هذا التعريف بأنه مجمل أي ليس فيه تفصيل أما التعريف الآخر فهو لما تتضمنه الجزية فهو "لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب وهم اليهود ومن دان بالتوراة

والنصارى ومن دان بالانجيل والمجوس إذا التزما أداء الجزية وأحكام الملة" <sup>(٨)</sup>.

### مشروعية فرض الجزية

تعد الجزية من الموارد المهمة في الدولة الإسلامية وقد استمدت هذه الأهمية من خلال مشروعيتها التي أكدت بالنصوص الواضحة والممارسات العلمية بالقرآن والسنة والأجماع .

أما الكتاب فمن قوله عز وجل (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) <sup>(٩)</sup> "أخبر الله تعالى عن أهل الكتاب أنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر مع أظهارهم الأيمان بالنشور والبعث؛ وذلك يحتمل وجوهاً، أحدها : أن يكون مراده لا يؤمنون باليوم الآخر عن الوجه الذي يجري حكم الله فيه من تخليد أهل الكتاب في النار وتخليد المؤمنين في الجنة، فلما كانوا غير مؤمنين بذلك أطلق القول فيهم بأنه لا يؤمنون باليوم الآخر ومراده حكم يوم وقضاؤه فيه، كما تقول : أهل الكتاب غير المؤمنين بالنبي، والمراد بنبوة النبي (ﷺ)" <sup>(١٠)</sup>.

"وأحلّ في هذه الآية الجزية وكانت لا تؤخذ قبل ذلك فجعلها عوضاً مما منعهم من موافاة المشركين بتجارّهم" <sup>(١١)</sup>، "وخص أهل الكتاب الذكر أكراماً لكتابهم، ولكوّنهم عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع والملك وخصوصاً ذكر محمد (ﷺ) وملته وأمته فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة فنبه على محلهم ثم جعل للقتال غاية، وهي إعطاء الجزية بدلاً عن القتل" <sup>(١٢)</sup>.

أما في السنة فقد وردت الكثير من الأحاديث التي دلت على مشروعية فرض الجزية على أهل الذمة وأمر الرسول (ﷺ) الصحابة بعده بأخذها، عن مجاهد في قوله تعالى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم) <sup>(١٣)</sup> قال : من قاتلك ولم يعطيك الجزية قال أبو عبيد : ثم جرت كتب رسول الله (ﷺ) إلى الملوك

وغيرهم : يدعوهم إلى الإسلام، فأن أبوا، فالجزية وبذلك كان يوصي أمراء جيوشه وسراياه) <sup>(١٤)</sup> (ولما أنتهى رسول الله (ﷺ) إلى تبوك، أتاه يحنه بن رؤبة صاحب أيلة، فصالح رسول الله (ﷺ) وأعطاه الجزية) <sup>(١٥)</sup>، "ووضع رسول الله (ﷺ) الجزية على أهل أيلة، ثلاثمائة دينار كل سنة وكانوا ثلاثمائة رجل" <sup>(١٦)</sup>.

ومن ذلك فعن سليمان بن بردة عن أبيه قال : ((كان الرسول (ﷺ) إذا بعث أميراً على سرية أو جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً وقال : أغزوا بسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر الله، فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم ما أجابوك إليها فأقبل منهم وكف عنهم، ادعهم إلى دار المهاجرين - الإسلام - فأن أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا التحول إلى دار المهاجرين فادعهم إلى أعطاء الجزية، فإن أبوا فاستعن بالله ثم قاتلهم) <sup>(١٧)</sup>.

"وعن عبد الرحمن بن عوف : أن النبي (ﷺ) أخذ الجزية من مجوس هجر، وأخذها من مجوس البحرين" <sup>(١٨)</sup>.  
 "واخذها عمر (رضي الله عنه) من فارس، وأخذها عثمان بن عفان (رضي الله عنه) من الفرس أو البربر" <sup>(١٩)</sup>.

أما الاجماع : "أجمع المسلمون على جواز أخذ الجزية من أهل الذمة مقابل الدفاع عنهم وجراء على كفرهم، وتقول العرب جزيت ديني إذا قضيته" <sup>(٢٠)</sup>، وقال الله سبحانه وتعالى : (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفساً شيئاً) <sup>(٢١)</sup>.

ويتبين من ذلك أن الجزية التي وضعت على أهل الذمة المشروعة نوعان:  
 "جزية صلحية هي مقدار من المال توضع بالتراضي والصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الانفاق، فلا حد لها ولا لمن تؤخذ منه إلا ما يقع عليه الصلح" <sup>(٢٢)</sup>.

"وجزية عنوية تفرض فرضاً : وهي التي يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب المسلمون

على الكفار واستولوا على بلادهم وأقروهم الأمام على أمرهم" <sup>(٢٣)</sup> كما هو مبين في مضمون البحث .

"والجزية يجوز طلبها من الذمي مع أنه يحرم عليه إعطاؤها، لأنه متمكن من إزالة الكفر بالإسلام فإعطاؤه أيها هو الاستمرار على الكفر" <sup>(٢٤)</sup> "فقد روي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله (ﷺ) : من عقد الجزية في رقبتة فقد برئ مما جاء به رسول الله (ﷺ) التجارة" <sup>(٢٥)</sup>.

### بداية فرض الجزية وتاريخ فرضها في الإسلام

لما ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وبدأت الأحكام تُشرع بنزول آيات القرآن الكريم على النبي محمد (ﷺ) كانت من بين هذه الأحكام حكم فرض الجزية وأخذها من أهل الكتاب جزاء على كفرهم بقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) <sup>(٢٦)</sup> وخص النبي (ﷺ) المقصود بالبيان فقال "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله" <sup>(٢٧)</sup> "فشمل أهل الكتاب لأنهم كانوا عاملين بالتوحيد والرسول والشرائع والمثل وخصوصاً ذكر محمد (ﷺ) وملته وأمته فلما انكروه تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة فكانوا من الذين يختصون بفرض الجزية عليهم" <sup>(٢٨)</sup>.

وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) "أي لم يسلموا إلا عن يد، أي عن قهر لهم وغلبة (وهم صاغرون) أي ذليلون حقيرون، فلهذا لا يجوز اعزاز أهل الذمة ولا رفعهم على المسلمين بل هم الاذلاء صغرة اشقياء" <sup>(٢٩)</sup>.

عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال : "لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه" <sup>(٣٠)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب) <sup>(٣١)</sup> وقيل أيضاً : عن أبي مالك الاشجعي عن أبيه أنه

سمع رسول الله (ﷺ) يقول : (من وحد الله وكفر بما يعبد من دونه حرم دمه وماله، وحسابه على الله)<sup>(٣٢)</sup>.

وكان بداية فرض الجزية سنة ( 8هـ) عندما بعث رسول الله (ﷺ) كتاب إلى المنذر بن ساوى العبدى، بيد العلاء بن الحضرمي وفيه طلب منهم الدخول في الإسلام وعليهم الالتزام بأحكامه وعليهم ما على المسلمين ومن أبى فعليه الجزية<sup>(٣٣)</sup>. "وعندما بعث الرسول (ﷺ) عمرو بن العاص إلى جيفر وعمرو ابني الجلندي من الازد، وأخذت الجزية من مجوس بلدهما ومن حولها من الأعراب"<sup>(٣٤)</sup>.

وفي حادثة أخرى فرضت الجزية، عندما كانت الدولة الرومانية إحدى الدولتين المجاورتين للجزيرة العربية في عهد النبي (ﷺ) وكانت تحتل أجزاء كبيرة من شمال الجزيرة، وكان أمراء تلك المناطق يعينون من قبل الدولة الرومانية وينصاعون لأوامرها، "فبعث النبي (ﷺ) الدعاة والبعوث إلى تلك المناطق وأرسل دحية الكلبي (رضي الله عنه) بكتاب إلى هرقل ملك الروم، يدعو فيه إلى الإسلام"<sup>(٣٥)</sup> ولكنه عاند وأخذته العزة بالأثم وكانت خطة الرسول (ﷺ) واضحة المعالم لهزيمة الروم في نفوس العرب وفي العام التاسع "سافر رسول الله (ﷺ) في حر شديد واستقبل سفراً بعيداً حتى وصل إلى تبوك"<sup>(٣٦)</sup> "ولم يشتبك جيش المسلمين بالروم ولا القبائل العربية وأثر حكام المدن الصلح على الجزية وعاد الجيش إلى المدينة بعدما مكثوا بضعة عشرة ليلة بتبوك"<sup>(٣٧)</sup> "وصالح رسول الله (ﷺ) أهل جرباء واذرح فاعطوا الجزية"<sup>(٣٨)</sup>.

"وبعث رسول الله (ﷺ) خالد بن الوليد إلى أكيدر دومه، وقدم خالد بن بن الوليد بأكيدر على رسول الله (ﷺ) فحقن دمه وصالحه على الجزية"<sup>(٣٩)</sup>.  
 "وأن الرسول (ﷺ) كان يوصي أمراء السرايا أن يخبروا أعدائهم بثلاث أشياء يختاروا منها واحدة، أما الدخول في الدين الإسلامي، أو الجزية، أو القتال"<sup>(٤٠)</sup>، فعن الرسول (ﷺ) عندما بعث خالد بن الوليد إلى الحارث بن كعب بنجران، يدعوهم إلى

الإسلام والأيمان بكتاب الله وسنة رسوله محمد (ﷺ) وأن رفضوا الإسلام فعليهم القتال أو الجزية إلا أنهم أسلموا وعلمهم خالد معالم الإسلام فسقطت عنهم الجزية<sup>(٤١)</sup>. وأن الرسول (ﷺ) أفتح خير عنوة بعد القتال، وكان خير مما أفاء الله عليها، فأخذت منهم الأموال فدعاهم النبي (ﷺ) إلى الإسلام فقال لهم : (أن شئتم دفعت إليكم هذه الأموال على أن تحملوها، وتكون ثمارها بيننا وبينكم، فأقركم ما أقركم الله)<sup>(٤٢)</sup>.

وأن الرسول (ﷺ) كان يبعث عبد الله بن رواحة فيقسم ثمارها ويعدل عليهم بعد أن توفي الله نبيه (ﷺ) أقرها أبو بكر وعاملهم على ما عاملهم عليه رسول الله (ﷺ) وأقرها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بعد وفاة أبي بكر (رضي الله عنه)<sup>(٤٣)</sup> وقال عمر : من كان عنده عهد من رسول الله (ﷺ) فليأتني به، أنفذه له، ومن لم يكن له عنده عهد فليتجهز للجلاء لقول الرسول (ﷺ) (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، واجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم)<sup>(٤٤)</sup>.

"فدعى اليهود بأن لهم كتاباً من الرسول (ﷺ) : فسقطت عنهم الجزية"<sup>(٤٥)</sup>، "فقد روي عن أبي إمامة قال : قال رسول الله (ﷺ) القتال قتالان قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وقاتل الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله عز وجل فإذا فاءت أعطيت العدل"<sup>(٤٦)</sup>.

بعد وفاة الرسول (ﷺ) كان أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) الساعد اليمين للرسول (ﷺ) وأستقر رأي الصحابة على اختيار أبي بكر (رضي الله عنه) خليفة للرسول الله (ﷺ) وذلك لما قاله الرسول (ﷺ) عن أبي بكر (رضي الله عنه) .

لقد رأى رسول الله (ﷺ) له رؤيا تدل على علمه فعن عبد الله بن عمر قال : قال : قال رسول الله (ﷺ) : رأيت كأني أعطيت غُصاً مملوءاً لبناً فشربت منه حتى تملأت فرأيتها تجري في عروقي بين الجلد واللحم، ففضلت منها فضلة فأعطيتها أبا بكر، قالوا : يا رسول الله، هذا علم اعطاكه الله حتى إذا تملأت منه فضلته فأعطيتها



أبا بكر فقال (ﷺ) (( قد اصبتكم ))<sup>(٤٧)</sup>، وقد قام الرسول (ﷺ) بأعداد جيش بقيادة أسامة قبل وفاته لذلك أصر الخليفة أبو بكر (ﷺ) على إرسال جيش أسامة لمقاتلة الروم على الرغم من استصغار بعض الصحابة للقائد أسامة وكان أول جيش بعثه أبو بكر الصديق (ﷺ) لمقاتلة الروم<sup>(٤٨)</sup>.

وبعد أن انتهت حروب الردة واستقرت الأمور في الجزيرة العربية التي كانت ميداناً لها شرع أبو بكر الصديق (ﷺ) في تنفيذ خطة الفتوحات التي وضع معالمها الرسول (ﷺ) فجهاز (أبو بكر الصديق (ﷺ) جيشاً لفتح العراق، وانضم إلى خالد بن الوليد المشني بن حارثة بالعراق وكان الجيش بقيادة خالد بن الوليد وكان يومئذ باليمامة فكتب الخليفة أبو بكر الصديق (ﷺ) إلى خالد بن الوليد يأمره بأن يغزو العراق من جنوبه الغربي، وقال له : سر إلى العراق حتى تدخلها وابدأ (بفرج الهند) أي ثغرها، وهي الأبله وأمره بأن يأتي العراق من أعاليها، وأن يتألف الناس ويدعوهم إلى الله عز وجل فإن أجابوا وإلا أخذ منهم الجزية<sup>(٤٩)</sup>.

"ثم أقبل خالد بن الوليد بمن معه حتى نزل الحيرة وروي في قصة ورود خالد بن الوليد من جهة أبي بكر (ﷺ) الحيرة ومحاورة هاني بن قبيصة إياه فقال خالد : أدعوكم إلى الإسلام وإلى أن تشهدوا أنه لا إله إلا الله وحده وأن محمداً عبده ورسوله وتقيموا الصلاة وتؤتوا الزكاة وتقرؤا بأحكام المسلمين على أن لكم مثل ما لهم وعليكم مثل ما عليهم فقال هاني: فأن لم اشأ ذلك فمه قال : فأن أبيتم ذلك أدبتم الجزية، فصالحهم خالد على تسعين ألفاً"<sup>(٥٠)</sup>.

"فكانت أول جزية وقعت في العراق هي القريبات التي صالح عليها ابن صلوبا وكان ذلك في شهر ربيع الأول سنة 12هـ"<sup>(٥١)</sup>.

"ونتيجة لفتح مناطق العراق والشام فقد فرضت عليها الجزية"<sup>(٥٢)</sup> ولم تذكر

المصادر مقادير الجزية التي فرضت على قرى أخرى صالحت خالد بن الوليد وهي

البوازيح وأهل كلوازي وعين التمر والقادسية وقرقيسيا وصندوريا ويبدو أن المناطق المفتوحة عنوة عوملت معاملة المناطق المصالحة تخفيفاً على سكان المناطق المفتوحة<sup>(٥٣)</sup>.  
 "ولكن ثمة تحديد لمقادير الجزية التي فرضت على مأب وبصرى وهي على كل حال - دينار وجريب حنطة في كل عام" <sup>(٥٤)</sup> ولعل فرض الجزية نقداً وعيناً للتخفيف عن الفلاحين فالمصادر عن جزية المناطق المفتوحة قليلة فضلاً عن ضيق المنطقة المفتوحة في خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه).

"تعد خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) على الرغم من قصر مدتها ذات أثر عظيم على مستقبل الأمة العربية والمسلمين كافة لأنه استطاع من خلالها أن يحافظ على وحدة الأمة والدولة في مواجهة حركات الانشقاق والردة وأن يبدأ حروب التحرير التي أدت إلى امتداد دولة الإسلام وانتشار دعوته حتى أصبح المسلمون في خلال قرن من الزمن أعظم قوة في العالم"<sup>(٥٥)</sup>.

وعقد أبو بكر (رضي الله عنه) في مرضه الذي توفي فيه لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بالخلافة من بعده وكان ذلك في سنة ( 13هـ) الذي قال فيه النبي (ﷺ) ((أيها يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجاً إلا سلك فجاً غيره))<sup>(٥٦)</sup>.

"كانت الجزية في زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) محددة ولكنها اختلفت من إقليم لآخر بحسب قدرة الناس، وظروف الإقليم فقد وضع على أهل السواد، ثمانية وأربعين درهماً، وأربعة وعشرين درهماً بحسب حال كل واحد من اليسار، ويؤخذ ذلك منهم كل سنة، وأن جاءوا بعرض قبل منهم مثل الدواب والمتاع وغير ذلك ويؤخذ منهم بالقيمة"<sup>(٥٧)</sup>.

"وأخذ عمر (رضي الله عنه) الصدقة مضاعفة من نصارى تغلب وفي رواية عن قصة بني تغلب بأنهم دعوا إلى الإسلام فأبوا ثم إلى الجزية فلم يطمئنوا إليها، وولوا هارين يريدون اللحاق بأرض الروم، فقال النعمان بن زرة لعمر : يا أمير المؤمنين، أن بني تغلب قوم

عرب، يأفنون من الجزية، وليست لهم أموال أنما هم أصحاب حروث ومواشي ولهم نكاية في العدو فلا تعن عدوك عليك بهم قال : فصالحهم عمر بن الخطاب ( ﷺ ) ، على أن ضاعف عليهم الصدقة" (٥٨)، "وقال : هي جزية وسموها ما شئتم" (٥٩) "فقال بنو تغلب : أما إذا لم تكن جزية كجزية الأعرج فإننا نرضي ونحفظ ديننا" (٦٠)، "وبذلوا خمس زرعهم وحرثهم فصولحوا على ذلك وهذا أنما هو بمعنى الصلح لا بمعنى الزكاة" (٦١). وتم فتح العراق وبلاد الشام وفارس، ومصر في خلافة عمر ( ﷺ ) وتوطد سلطان الإسلام في بلاد العرب جميعاً ودخل الكثيرون من سكان المناطق المفتوحة في الإسلام وحافظ آخرون على دياناتهم اليهودية والنصرانية والجوسية وقد دفعوا الجزية للدولة الإسلامية (٦٢).

"وأما الجحوس فقد شهد عبد الرحمن بن عوف أن النبي ( ﷺ ) أخذها من جحوس هجر أكبر مدن البحرين يومئذ - فعامل عمر ( ﷺ ) جحوس إيران والسواد وفق هذه السنة" (٦٣).

وقد اتسعت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب ( ﷺ ) ومنها فتح بيسان وطبرية فقد انصرف أبو عبيدة وخالد بن الوليد بمن معه من الجيوش نحو حمص كما أمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ( ﷺ ) واستخلف أبو عبيدة على الأردن وشرجيل بن حسنة فسار شرحبيل ومعه عمرو بن العاص فحاصر بيسان فخرجوا إليه فقتل منهم مقتله عظيمة، ثم صالحوه على مثل ما صالحت عليه دمشق على دينار وطعام على كل جريب أبدأً، وصالح بعضهم على قدر طاقته إن زاد ماله زيد عليه وأن نقص نقص وضرب عليهم الجزية والخراج على أراضيهم وكذلك فعل أبو الأعور السلمي بأهل طبرية سواء (٦٤).

"وسار أبو عبيدة وعلى مقدمته خالد بن الوليد فحاصر أهل إيلياء، فسألوه الصلح على أن يكون عمر ( ﷺ ) هو الذي يعطيهم ذلك ويكتب لهم أماناً فكتب أبو

عبيدة إلى عمر (رضي الله عنه) فقدم عمر (رضي الله عنه) إلى الأرض المقدسة فصالحهم وأقام أياماً ثم رحل إلى المدينة" (٦٥).

"وصالح عمر (رضي الله عنه) أهل همدان على أن تؤدي الخراج أرضهم وجزية رؤوسهم مائة ألف درهم للمسلمين" (٦٦).

"وصالحت الري وقومس على خمسمائة ألف درهم يؤدونها من جزيتهم وخراجهم" (٦٧) وصالحت أذربيجان على ثمانمائة ألف درهم" (٦٨).

"وقد تفاوت مقدار الجزية بين الأمصار المفتوحة حسب غناها مما يوضح مراعاة عمر لمبدأ عدم التكليف لهم بما لا يطيقون ففرض على أهل السواد - جنوب العراق - جزية سنوية قدرها ثمانية وأربعين درهماً فضياً ما يعادل أربعة دنائير ذهبية على الغني وأربعة وعشرين درهماً على متوسط الحال وأثنى عشر درهماً على الفقير" (٦٩).

وقد كانت هناك حقوق والتزامات كثيرة للعرب على البلاد المفتوحة على الجزية وقد تنوعت هذه الحقوق وتطورت أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، "فمن ذلك ضيافة الحاكم إذا وفد والرسل والسفراء ومن نزل من المسلمين بأهل البلاد وقد حددت مدة الضيافة في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بثلاثة أيام مما يأكلون ولا يكلفون بذبح شاه ولا دجاجة ولا مما لا طاقة لهم به" (٧٠) "واشترط على سكان المناطق المفتوحة إصلاح القناطر" (٧١).

وتدل بعض الروايات على المرونة في تحصيل الجزية من دافعيها "فقد أخذت من الأبل أحياناً" (٧٢).

وقد فرض على مدن الجزيرة الفراتية الرقة والرها وحران وسميساط وموزن وقرقيسيا أربعة دنائير ذهباً ومدين من البر وأربعة أقساط من الزيت وشيئاً من الودك والعسل على كل رجل (٧٣).

"وكانت هناك ظاهرة في أواخر خلافة عمر (رضي الله عنه) تتمثل في فرض جباية محددة

على بعض المناطق المفتوحة في المشرق تدفع بالتضامن بين الأقاليم أو المدينة وتجمعها السلطات المحلية وتشمل على الجزية والخراج معاً، فقد صالحت همدان على أن تؤدي خراج أرضهم وجزية رؤوسهم مائة ألف درهم للمسلمين وصالحت الري وقومس على خمسمائة ألف درهم يؤدونها من جزيتهم وخراجهم <sup>(٧٤)</sup> وصالحت أذربيجان على ثمانمائة ألف درهم <sup>(٧٥)</sup>.

وكانت تتسم سياسة عمر (رضي الله عنه) في فرض الجزية بالعدل والتسامح ومراعاة أحوال الناس، "فقد أعفى منها النساء والصبيان غير البالغين" <sup>(٧٦)</sup>. وأوصى الخليفة عمر عند وفاته، أن قال (أوصى الخليفة من بعدي بدمية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خيراً : أن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم) <sup>(٧٧)</sup> وكذلك لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حججه يوم القيامة) <sup>(٧٨)</sup> "وكان عمر (رضي الله عنه) يقول : (لا تكلفوهم ما لا يطيقون" <sup>(٧٩)</sup> "أني سمعت الرسول (صلى الله عليه وسلم) يقول: "لا تعذبوا الناس فإن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة" <sup>(٨٠)</sup>.

وفي خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) استمر الأمر على سياسية الخليفة عمر (رضي الله عنه) دون تغيير يذكر في المناطق المفتوحة ومنها ظاهرة تتمثل في تحديد مبلغ من المال تدفعها المنطقة المفتوحة تتمثل في تحديد مبلغ من المال تدفعها المنطقة المفتوحة بالتضامن بين سكانها وتجيئه السلطة المحلية وتقدمه إلى الدولة الإسلامية ومن ذلك فقد فرض عثمان بن عفان (رضي الله عنه) الجزية عندما غزا إفريقية سنة (27هـ) وولي عليهم عبد الله بن سعد ابن أبي سرح فلقبي قائدهم جرجيس ودعاه إلى الإسلام أو أداء الجزية فأمتنع، وكان جرجيس في جمع عظيم، فقبض الله ذلك الجمع. فطلب جرجيس الصلح فأبى عليه، فأهزمه بعد أن التحمت الحرب وقتل جرجيس وكثرت الغنائم <sup>(٨١)</sup>.

وارسل عبد الله بن عامر إلى خراسان ففتح أبر شهر و طوس وبيورد ونسا حتى بلغ سرخس وصالح فيها أهل مرو <sup>(٨٢)</sup> وعندما أتى أبرشهر وهي مدينة نيسابور فحاصر

أهلها أشهراً وكان على كل ربع منها رجل موكل به وطلب صاحب ربع من تلك الأرباع الأمان على أن يدخل المسلمين المدينة فأعطاه وأدخلهم إياها ليلاً ففتحوا الباب وتحصن مرزبانها في القهندر ومعه جماعة وطلب الأمان على أن يصالحه عن جميع نيسابور على وظيفة يؤديها فصالحه على ألف ألف درهم وولي نيسابور حين فتحها قيس بن الهيثم السلمي<sup>(٨٣)</sup>.

وصالح اهل مرو على الف الف ومائتي الف درهم ، وكان في صلحهم ان يوسعوا للمسلمين في منازلهم وان عليهم قسمة المال وليس على المسلمين الا قبض ذلك وكانت مرو صلحاً كلها<sup>(٨٤)</sup>.

كما يلاحظ حصول زيادة كبيرة في جباية مصر من الجزية والخراج في خلافة عثمان (رضي الله عنه) وترجع هذه الزيادة الكبيرة الحاصلة الى دخول قرى ومدن جديدة في ولاية ابن ابي سرح من ناحية كما ترجع الى النمو السكاني والاصلاحات الزراعية واستقرار الامن مما ادى الى الازدهار الاقتصادي وارتفاع عوائد الجباية<sup>(٨٥)</sup>.

وبعد وفاة الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) تولى الخلافة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) وفرض الجزية على اهل الكتاب بعد ان دعاهم الى دين الاسلام او القتال فقال: وادع الناس اليه واعرضهم على السيف فمن اتبعك فدعه ومن ولاءهم الامصار باخذ الجزية من الذميين<sup>(٨٦)</sup>.

وروي عن عبدالملك بن عمير قال: اخبرني رجل من ثقيف قال: استعملني علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) عل بزرج سابور ، فقال: لاتضرين رجلاً سوطاً في حياته درهم ولا تبيعن لهم رزقاً ، ولا كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يتحملون عليها، ولا تقيمى رجلاً قائماً في طلب درهم<sup>(٨٧)</sup>.

"وامر علي (رضي الله عنه) ابن عباس الذي ولاه البصرة ياخذ الجزية"<sup>(٨٨)</sup>. "وكذلك كان الامام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) ياخذ من صاحب المسان مساناً ومن صاحب الابر ابراً،

ومن صاحب الجبال حبلاً ، فهو يأخذ هذه الامتعة منهم بما يساوي قيمتها المفروضة عليهم كجزية وذلك في سبيل التخفيف عنهم والرفق بهم<sup>(٨٩)</sup>.

ولم يطرأ تغيير على مقدار الجزية في خلافة علي (عليه السلام) ولم تتوسع الفتوحات بسبب الانشغال بالفتن الداخلية بين المسلمين، بل انتفضت بعض المناطق المفتوحة في حين استمر أكثرها على الصلح ودفع الجزية ويلاحظ انتشار الاسلام بقوة في اذربيجان لما قدمها الاشعث بن قيس الذي اولاه علي (عليه السلام) على اذربيجان<sup>(٩٠)</sup>.

وانخفاض جباية الجزية، كما توجد اشارة الى اعتماد جباية الجزية من قبل الدهاقين في اقليم خراسان وتسليمها للمسلمين وان الدهاقين كانوا يواجهون حركات تمرد في خراسان رغم دعم الدولة الاسلامية لهم مما يستنتج منه انخفاض واردات الجزية حيث لم يتعرض والي خراسان جعدة بن هبيرة لاهل النكث وجبي اهل الصلح<sup>(٩١)</sup>.  
 "كما وصى علي (عليه السلام) باهل الذمة وكتب علي (عليه السلام) الى كعب بن مالك ، عاملاً:  
 اما بعد، فاستخلف على عملك: واخرج في طائفة من اصحابك حتى تمر بأرض السواد، كورة كورة، فتسألهم عن عمالهم، وتنظر في سيرتهم، حتى تمر بمن كان منهم فيما بين دجلة والفرات، ثم أرجع إلى البهقبا ذات ، فتول معونتها، وأعمل بطاعة الله فيما ولاك منها، وأعلم أن الدنيا فانية، وأن الآخرة آتية، وأن عمل ابن آدم محفوظ عليه، وإنك مجزى بما اسلفت، وقادم على ما قدمت من خير، فأصنع خيراً تجده خيراً"<sup>(٩٢)</sup>.

"أن الاستمرار في تخيير أهل البلدان المفتوحة قبل المعركة بين الإسلام أو الجزية أو المعركة، وعدم أكراههم على الدين أو القتال أو الجزية، هذا من الأمور الدستورية الثابتة في النظام الإسلامي، لأن هدف الفتوحات الإسلامية ليس التوسع الجغرافي والسياسي أو الكسب المادي، إنما هو تبليغ دين الله، وإزالة ما يعترض وصوله إلى الناس"<sup>(٩٣)</sup>.

**مقدار الجزية والأصناف التي تؤخذ منهم ووقتها وشرائطها****مقدار الجزية**

أما مقدار الجزية فقد حدده رسول الله (ﷺ) عندما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن (أن يأخذ من كل حالم أو حاملة ديناراً أو قيمته) <sup>(٩٤)</sup>، "وقد وضعها عمر (رضي الله عنه) على أهل الشام على أهل الذهب أربعة دنانير وازراق المسلمين من الخنطة مُدين" <sup>(٩٥)</sup> "وقد بعث عمر (رضي الله عنه) عثمان بن حنيف إلى الكوفة فوضع عثمان على أهل الذمة : على كل رجل أربعة وعشرين درهماً كل سنة" <sup>(٩٦)</sup> "وعن ابن أبي نجيح قال : قلت لمجاهد : ما شأن أهل الشام من أهل الكتاب تؤخذ منهم الجزية أربعة دنانير ومن أهل اليمن دينار قال ذلك من قبل اليسار" <sup>(٩٧)</sup> "وعن عمر (رضي الله عنه) قيل : ضرب الجزية على أهل الورق أربعين درهماً، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير، مع ذلك ارزاق المسلمين، وضيافة ثلاثة أيام" <sup>(٩٨)</sup>.

ومع ذلك اختلف الفقهاء في مقدارها على أقوال :

**القول الأول :** فهي عند أبي حنيفة والحنابلة : "على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهماً وعلى الوسط أربعة وعشرون درهماً وعلى الفقير المعتمل اثنا عشر درهماً" <sup>(٩٩)</sup> ودليلهم ما ذكر عن عمر (رضي الله عنه) عندما بعث عثمان بن حنيف إلى أهل العراق <sup>(١٠٠)</sup>.

**القول الثاني :** للزيدية <sup>(١٠١)</sup>، والشافعي ورواية عن أحمد قال "دينار على الفقير، وعلى المتوسط ديناران، وعلى الغني أربعة دنانير" <sup>(١٠٢)</sup> "بما روي عن معاذاً عندما بعثه الرسول (ﷺ) إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر" <sup>(١٠٣)</sup>.

**القول الثالث :** للإمام مالك قال : أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهماً على أهل الورق الغني والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص" <sup>(١٠٤)</sup>.

"والراجح من أقوال الفقهاء، أنها كانت بحسب الاجتهاد وبحسب اليسر والعسر، وقيل فرضت ضرائب مختلفة في عهد سيدنا عمر (رضي الله عنه) وأخذ كل مجتهد بما بلغه فإذا أدوا الجزية التي ضربت عليهم خلي بينهم، وبين متاجرهم" <sup>(١٠٥)</sup>.



والفقهاء متفقون على أنه ينبغي الرفق بأهل الذمة حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلف فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم<sup>(١٠٦)</sup>.  
 "وما روي عن عمر (رضي الله عنه) أنه قال : أوصي الخليفة من بعدي بذمة رسول الله (ﷺ) أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم"<sup>(١٠٧)</sup>.

### الأصناف التي تؤخذ الجزية منهم

تعد الجزية من ضروريات الحياة الإنسانية إذ أنها تلي بعض حاجات الدولة الإسلامية وليست هي ضريبة تثقل كاهل الإنسان الدافع أياها فهي مبالغ قد تكون بسيطة على دافعيها إذ أنها ليست مقدار واحد بل أنها تحتسب على مقدار إمكانية ما يملكه الإنسان وأن الجزية تختلف عما تروج إليه بعض الأفلام لغير منفتحة على الدين الإسلامي فهي مبلغ بسيط يكتب على الرجال القادرين على القتال فقط وتسقط عن النساء والذرية والعبيد والمجانين المغلوبين على عقولهم والشيخ الفاني<sup>(١٠٨)</sup>.

وتؤخذ الجزية من الأقوام التي ذكرها الله تعالى في قوله ((من الذين أوتوا الكتاب))<sup>(١٠٩)</sup> فأن أهل الكتاب من الكفار وهم اليهود والنصارى لقوله تعالى ((أن تقولوا إنما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا))<sup>(١١٠)</sup> فلو كان المجوس أو غيرهم من أهل الشرك من أهل الكتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد اختصت الآية أن أهل الكتاب طائفتان، فاهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دان بدينهم كالمسلمين يدينون بالتوراة وإنما خالفوا اليهود في فروع دينهم، وفرق النصارى من اليعقوبية والنسطورية والملكية والافرنج والروم والأرمن وغيرهم ممن دان بالانجيل وانتسب إلى عيسى، فجميعهم من أهل الانجيل وان اختلفت فروعهم<sup>(١١١)</sup>.

"أما الصابئيون (وهم الحرائيون) الذين بناحية حران، وهم عبدة الأوثان ولا ينتمون إلى أحد من الأنبياء، ولا ينتحلون شيئاً من كتب الله، فهؤلاء ليسوا من أهل الكتاب، ولا خلاف أن هذه النحلة ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم"<sup>(١١٢)</sup>

فمذهب أبي حنيفة "الصائبون يعقد لهم عقد الذمة وهم قوم من أهل الكتاب يقرؤون الزبور وعندهم قوم يعبدون الكواكب فكانوا في حكم عبدة الأوثان فتؤخذ منهم الجزية" (١١٣)، "أما أبو يوسف ومحمد فقالا : "أن الصائين ليسوا أهل الكتاب" (١١٤). "فروى عن أحمد أنهم جنس من النصارى وقال في موضع آخر : بلغني أنهم يستون فهؤلاء إذا سبتوا فهم من اليهود، وروي عن عمر أنه قال هم يستون" (١١٥) وذلك كان الاختلاف بين التابعين.

وقسم لهم شبهة كتاب وهم المجوس فإنه يروى أنه كان لهم كتاب فرجع فصار لهم بذلك شبهة أوجب حقن دماهم وأخذ الجزية منهم وأقرارهم بها لقول النبي (ﷺ) (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) (١١٦) قال الشافعي : "أن المجوس كان لهم كتاب فرجع وأخذ رسول الله (ﷺ) وأبو بكر وعمر (رضي الله عنهم) منهم الجزية" (١١٧). "فقد روي عن البخاري بإسناده عن بجاله أنه قال ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى حدثه عبد الرحمن ابن عوف ان رسول الله (ﷺ) أخذها من مجوس هجر" (١١٨) "قال محمد : السنة أن تؤخذ الجزية من المجوس من غير أن تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم، وكذلك بلغني عن النبي (ﷺ)" (١١٩)، "وقال الأمامية تؤخذ الجزية من اليهود والنصارى ومن لهم شبهة كتاب وهم المجوس ولا يقبل من غيرهم" (١٢٠).

"وعلى ذلك فقد أجمع العلماء على أنه يجوز أخذ الجزية من أهل الكتاب والمجوس، واختلفوا في أخذها ممن لا كتاب له وفيمن هو من أهل الكتاب من العرب بعد اتفاقهم على أخذها وفيما حكى بعضهم أنها لا تؤخذ من قريشي كتابي" (١٢١) أما مشركي العرب فقيل : "لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف وتقبل من أهل الكتاب من العرب ومن سائر كفار العجم الجزية" (١٢٢) "وعن مالك : (أنه تقبل من الجميع الجزية إلا من مشركي العرب) وروي عن مجاهد أنه قال "يقاتل أهل الكتاب على الجزية وأهل الأوثان على الصلاة"، وأن أهل الأوثان هنا العرب، وقال الثوري :

"العرب لا يسبون وهوازن سبوا ثم تركهم النبي (ﷺ)، قال الشافعي ((لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب عرباً أو عجماً" (١٢٣).

"(وقسم) لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب وهم عدو هذين القسمين من عبده الأوثان وسائر الكفار مثل الصابئة على قول بعض التابعين فلا تقبل منهم الجزية ولا يقبل منهم سوى الإسلام وهو مذهب الشافعي، وروي عن أحمد أن الجزية تقبل من سائر الكفار إلا عبدة الأوثان من العرب وهو مذهب أبي حنيفة لأنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق فيقرون ببذل الجزية كالمجوس، وعن مالك أنها تقبل من جميع الكفار إلا كفار قريش" (١٢٤).

فأما أهل الكتاب من العرب "فقد أمر النبي (ﷺ) بقبول الجزية من أهل اليمن، وأكثرهم عرب، وقبلها من أهل نجران" (١٢٥). "وهم من بني الحارث بن كعب لأنهم نصارى من أهل الكتاب" (١٢٦).

وذلك على قوله تعالى ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (١٢٧) "وقيل نزلت بحق مشركي العرب" (١٢٨) و"أن الرسول (ﷺ) لم يقبلها من عبدة الأوثان ولا أحد بعده" (١٢٩) "أما النصاري بني تغلب فعليهم الجزية لأنهم أهل كتاب قال علي (ﷺ) : أنهم لم يتعلقوا من النصرانية إلا بشرب الخمر، وقال ابن عباس ذلك" (١٣٠)، "وثبت أن أهل العلم من الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرهم اجمعوا على أخذ الجزية من أهل الكتاب والمجوس ونحوهم مع ما فيه من الآثار الصحيحة، وعمل بها الخلفاء الراشدون، ثم حررت به السنة إلى يومنا هذا" (١٣١)، "ولا تقبل الجزية من عبدة الأوثان من العرب ولا من المرتدين (وهم المسلمون الذين ارتدوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه) فهؤلاء كانوا يختارون أحد شيئين : الإسلام أو السيف، والحكمة في ذلك : الرغبة في توحيد الأمة العربية، وهو الغرض الذي كان يسعى إليه النبي (ﷺ) والذي أدى باتباع طريقة قضى على الوثنية في بلاد العرب" (١٣٢).

**شروط وجوب الجزية****أولاً : الأهلية من العقل والبلوغ والذكورة :**

"فلا تجب على الصبيان والنساء والمجانين" <sup>(١٣٣)</sup>، لأن الله تعالى أوجب الجزية على من هو أهل القتال فقال عز وجل ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) <sup>(١٣٤)</sup> والمقاتلة مفاعلة من القتال فتستدعي أهلية القتال من المجانين "فلا تجب على من ليس هو من أهل القتال وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم وهم لا يقاتلون لعدم الأهلية" <sup>(١٣٥)</sup>، "كما رويت بعض الآثار عن سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بعدم أخذ الجزية من الصبيان والنساء، ومن ذلك أنه كتب إلى أمراء الاجناد أن يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء ولا الصبيان ولا يضربوها إلا من جزت عليه الموسى" <sup>(١٣٦)</sup>.

"وهناك رأي آخر يختلف عن هذه الآراء وهو قول عند الظاهرية تجب الجزية على النساء كما تجب على الرجال" <sup>(١٣٧)</sup>، محتجين بأية الجزية وبعض الآثار مثل "ما روى عن مسروق، قال : بعث رسول الله (ﷺ) معاذ بن جبل إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم وحالمه من أهل الذمة ديناراً قيمته من المعافر" <sup>(١٣٨)</sup>.

**ثانياً : السلامة من العاهات المزمنة الزمانة والعمى والكبر :**

في الظاهر الرواية عند الحنفية، فلا تجب على زمن وأعمى وشيخ كبير وهذا أيضاً مذهب الحنابلة والزيدية.

وقول الحنيفة "فيحتجون أن هؤلاء لا يلزمهم أصل النصره بأبدانهم لدار الإسلام لو كانوا مسلمين فكذلك لا يؤخذ منهم ما هو خلف عن النصره وهو الجزية" <sup>(١٣٩)</sup> كما يقول الحنابلة <sup>(١٤٠)</sup> والزيدية <sup>(١٤١)</sup> لا يقتلون إذا أسروا لأنهم ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم الجزية لأنها بدل عن قتلهم" <sup>(١٤٢)</sup>.

وهناك رأي يختلف عن هذه آراء المذاهب وهو رأي الشافعية "وهو تجب على هؤلاء لأن الجزية عندهم كأجرة الدار فيستوي فيها أرباب الأعدار وغيرهم" <sup>(١٤٣)</sup>.

**ثالثاً : الجزية :**

"فلا تجب على العبد لأنه ليس مالكاً للمال" <sup>(١٤٤)</sup>، ولأن الله تعالى قال (حتى يعطوا الجزية) <sup>(١٤٥)</sup> (ولا يقال لمن لا يملك حتى يعطي) <sup>(١٤٦)</sup>، "ولا توضع على المملوك ولا المكاتب ولا المدبر ولا أم الولد لعدم الملك ولا يؤدي عنهم مواليتهم لتحملهم الزيادة بسببهم" <sup>(١٤٧)</sup>.

**رابعاً : أن لا يكون الذمي فقيراً غير معتمل :**

"وهو الذي لا قدرة له على العمل والكسب، وهذا مذهب الحنفية <sup>(١٤٨)</sup> والحنابلة <sup>(١٤٩)</sup> والمالكية" <sup>(١٥٠)</sup> وأحتج الحنفية "بأن الفقير غير المعتمل عاجز عن الأداء والعاجز عن الأداء معذور فيما هو حق العباد" <sup>(١٥١)</sup> لقوله تعالى ((وأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)) <sup>(١٥٢)</sup> "ففي الجزية أولى، وبأن الجزية لم توضع على فقير غير معتمل من أهل سواد العراق في زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كما أن عمر (رضي الله عنه) دفع الجزية عن رجل كبير من أهل الذمة رآه يسأل الناس" <sup>(١٥٣)</sup> أما الحنابلة فحجتهم على نحو ما أحتج به الحنفية كما احتجوا بقوله تعالى ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) <sup>(١٥٤)</sup>. أما الشافعية "فالجزية عندهم تجب على الفقير العاجز عن الكسب فإذا تمت السنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر" <sup>(١٥٥)</sup>.

**خامساً : أن لا يكون راهباً :**

وهذا مذهب المالكية <sup>(١٥٦)</sup> والحنابلة ويعلل الحنابلة ذلك "بأن الراهب إذا أسر لم يقتل فإذا ادخل في الذمة لم تجب عليه الجزية" <sup>(١٥٧)</sup> أما عند الحنفية "أن الجزية لا توضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس فأن خالطوهم وضعت عليهم الجزية" <sup>(١٥٨)</sup> ويرى الشافعية "وجوب الجزية على الراهب لأنها عندهم كأجرة الدار" <sup>(١٥٩)</sup>.

**وقت وجوب الجزية ومستقاتها**

وقت وجوب الجزية قال تعالى ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله)) إلى قوله ((حتى

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون))<sup>(١٦٠)</sup> "أن الآية موجبة لقتال أهل الكتاب مزيلة ذلك عنهم بأعطاء الجزية، وهذا يدل على أن الجزية قد وجبت بعقد الذمة"<sup>(١٦١)</sup>، "ولا يجوز عقد الذمة إلا بشرطين : أحدهما- أن تجعل عليهم الجزية في كل حول والثاني - أن يلتزموا أحكام الإسلام"<sup>(١٦٢)</sup>، "ووقت وجوبها في ابتداء السنة عند الحنفية"<sup>(١٦٣)</sup>، "وهنا من يرى أخذها يكون في آخر السنة وهو الأصح كما قال صاحب المبسوط"<sup>(١٦٤)</sup> "وروى عن أبي يوسف أنها لا تؤخذ عن الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي منها بعض ما عليه بشهرين ونحو ذلك يعامل في الجزية، بمنزلة الضريبة كلما كان يمضي شهران أو نحو ذلك أخذت منه"<sup>(١٦٥)</sup>.

وعند الشافعية والحنابلة "تجب في آخر السنة وتؤخذ مرة واحدة"<sup>(١٦٦)</sup> وقال أبو حنيفة: "إذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لأن دخول السنة الثانية يوجب جزية أخرى، فإذا اجتمعتا سقطت أحدهما، وعن أبي يوسف ومحمد : اجتماعهما لا يسقط أحدهما"<sup>(١٦٧)</sup> "ولذلك جعل الجزية عناية لقتالهم، فمتى بذلها لم يجز قتالهم"<sup>(١٦٨)</sup>.

### أما ما يسقط الجزية بعد وجوبها فهي :

#### أولاً : الإسلام والموت:

ذهب الحنفية والزيدية والمالكية إلى "أن الجزية تسقط بالإسلام أو الموت، بمعنى أن من وجبت عليه الجزية، إذا أسلم أو مات بعد وجوبها بسنة أو أكثر ولم تستوف منه فأنها تسقط منه ولا يلزم بها ولا تؤخذ من تركته في حال موته"<sup>(١٦٩)</sup> لما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال "ليس على مسلم جزية"<sup>(١٧٠)</sup> أو قوله عليه الصلاة والسلام (الإسلام يجب ما كان قبله)<sup>(١٧١)</sup> "وأما وجبت بطريق العقوبة على الكفر لا بطريق الديون، وعقوبات الكفر تسقط بالإسلام ولا تقام بعد الموت، وأنها وجبت وسيلة إلى الإسلام فلا تبقى بعد الإسلام أو الموت"<sup>(١٧٢)</sup>.

"وذهب الشافعية والحنابلة : لا تسقط بالموت وتؤخذ من التركة : لأنها دين

وجب في الحياة فلم يسقط بالموت كديون الناس" (١٧٣).

"أما من مات على كفره فلا تسقط عنه الجزية عند الإمام أحمد" (١٧٤) "كما روي عن عمر(رضي الله عنه) : أنه كتب إلى حبان بن سريح يأمره : أن يجعل جزية الأموات على الأحياء" (١٧٥) .

والذي عليه جمهور الفقهاء، إذا مات الذمي وعليه الجزية تسقط بعد موته ولا تؤخذ من ورثته، ولا يجعلها بمنزلة الدين، ولا من أهله إذا هرب عنهم، لأنهم لم يكونوا ضامنين ذلك (١٧٦).

#### ثانياً : مضي المدة :

ويراد به مضي سنة أو أكثر على وجوب الجزية دون أن تستوفي عن الذمي، فهل يجب على الذمي إداء جزية ما مضى أم لا :

اختلف الفقهاء، فعند أبي حنيفة "لا يطالب بجزية السنين الماضية ولا بالسنة التي هو فيها حتى تنقضي" (١٧٧)، "وعند الصاحبين أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني يطالب الذمي بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضاً" (١٧٨)، "لأنها عوض فتعتبر بمنزلة سائر الحقوق المالية كالدية والزكاة وغيرها" (١٧٩).

"ومذهب الحنابلة والشافعية والشيعة الأمامية عدم سقوط الجزية بمضي المدة بحجة الجزية حق مالي يجب في آخر كل حول فلا تتداخل كالدية" (١٨٠).

#### ثالثاً : سقوط الجزية بعجز الدولة الإسلامية عن حماية الذميين:

"تعد الجزية بدل عن الحماية لأن الإسلام لم يلزم الذميين بواجب الدفاع عن دار الإسلام رعاية لهم وعناية لهم، فإذا عجز المسلمون عن حمايتهم لم يبق ما يدعوا إلى بقائها فتسقط" (١٨١)، يدل على هذا الذي تقوله الحوادث التاريخية في زمن الصحابة، وهم أعرف بأغراض التشريع الإسلامي من غيرهم.

"ومن ذلك ما جاء في صلح خالد بن الوليد مع صلوبا بن نسطونا - صاحب قس الناطق في منطقة الحيرة، ما يأتي: ((أني عاهدت على الجزية والمنعة ... فأنا منعناكم

فلنا الجزية والا فلا حتى نمنعكم" (١٨٢).

#### رابعاً : سقوط الجزية باشتراك أهل الذمة في الدفاع عن دار الإسلام :

الجزية بدل عن الحماية فإذا ساهم الذميون في الدفاع عن دار الإسلام فقد قاموا بالأصل الذي من أجله وجبت عليهم الجزية ومن الأمثلة على ذلك :

"كتاب عتبة بن فرقد إلى أهالي أذربيجان فقد جاء فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم (هذا ما أعطي عتبة بن فرقد عامل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أهل أذربيجان سهلها وجبلها ومواشيها وأهل مللها كلهم، الأمان على أنفسهم وأموالهم وشرائعهم على أن يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم ... ومن حشر منهم في سنة وضع عنه جزاء تلك السنة)" (١٨٣).

"ومن ذلك أيضاً كتاب من سويد بن مقرن لرزيان صول بن رزيان وأهل دهستان وسائر أهل جورجان (أن لكم الذمة وعلينا المنعة.. ومن استعنا به منكم فله جزاؤه في معونته عوضاً عن جزائه)" (١٨٤).

#### الجزية ليست عقوبة :

لعل أروع مثل على سماحة الإسلام وكرمه نهي الشرع الحنيف عن التشديد على أهل الذمة لحملهم على دفع الجزية والخراج فحرية العقيدة مضمونة لهم وهم يؤاخذون على اعتقاداتهم في الآخرة لا في الدنيا ولو كانت الجزية عقوبة لوجبت على جميع أهل الذمة ولما نجا منها لا شيخ كبير ولا زمن ولا امرأة، وأيضاً لو كانت عقوبة لبقائهم على الكفر كما يقولون لما سقطت باشتراكهم مع المسلمين في الدفاع عن دار الإسلام (١٨٥).

"فالمبادئ الإسلامية وعدالة الدين الحنيف قد سرت إلى هذه الشعوب فسارعوا

للدخول فيه ووقفت الدولة الفارسية والدولة الرومانية ضد هدى هذا الدين بل أنها لم تسمح لدعاته بنشره في أراضيها فكان لابد للإسلام من أن يزيل هاتين القوتين ليسمع الناس كلمة الحق بعد ان غابت على الأرض طويلاً كافلاً لأهلها كل الحقوق قال تعالى



((لا اكراه في الدين))<sup>(١٨٦)</sup> وكفل لهم حق المساواة مع اخوانهم أهل الجزيرة، وحق بقائهم على دينهم على ان يؤدوا الجزية - لأنه احد حقوق الإنسان في الحرية والكرامة<sup>(١٨٧)</sup>.  
 "وهذا لا يتفق وقول بعض الفقهاء ومنهم الحنفية، أن الجزية فرضت عقوبة في حق الذمي لبقائه على الكفر"<sup>(١٨٨)</sup>، "وقول الشافعية في أن الجزية تؤخذ منهم صغاراً"<sup>(١٨٩)</sup>.

وقد ورد في قول ابن نجيم: "لعله ان يسلم أو يؤدي الجزية عن ذل وصغار لا بأس به لأن هذا دعاء له إلى الإسلام أو لمنفعة المسلمين"<sup>(١٩٠)</sup>.  
 ومما يدل على أن الجزية ليست عقوبة، مما رواه أبو يوسف ان عمر (رضي الله عنه) "مر على شيخ يهودي يسأل: فذهب إلى منزله فأعطاه، ثم أمر خازن بيت المال أن يجري عليه من الصدقة، ووضع عنه الجزية"<sup>(١٩١)</sup>.

"ما جاء عن الرسول (ﷺ) أنه "كتب رسول الله (ﷺ) لأسقف بن الحارث بن كعب وأساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم أن لهم ما تحت ايديهم من قليل أو كثير، من بيعهم وصلواتهم ورهبانهم وجوار الله ورسوله. لا يغير اسقف عن اسقفيته، ولا راهب عن رهبانيته ولا كاهن عن كهنته، ولا يغير حق من حقوقهم، ولا سلطانهم ولا شيء مما كانوا عليه، وأنصحوا وأصلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين"<sup>(١٩٢)</sup>.  
 "وفي حمص رد الأمراء بأمر أبي عبيدة ما كانوا أخذوه من الجزية من أهلها وما إليها حين جلوا عنها ليتجمعوا لقتال الروم وقالوا لأهل البلاد إنما ردنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع وأنكم قد اشترطتم أن نمنعكم وأنا لا نقدر على ذلك الآن وقد ردنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن لكم على الشرط وما كان بيننا وبينكم أن نصرنا الله عليهم"<sup>(١٩٣)</sup>.

### الخاتمة

لقد توصلنا إلى حقائق ثابتة من خلال النصوص الواضحة الجلية التي تناولت

موضوع الجزية ومنها:

- تعد الجزية من الموارد المهمة في بيت المال .
- لا تفرض الجزية على العاجزين عن أدائها .
- وضعت لها تشريعات خاصة بها سهلت تطبيقها .
- وضعت للجزية معايير محددة ساعدت على تطبيقها على كل من يشمل بدفعها.
- ساعدت الجزية على ترسيخ روح المواطنة .
- راعت الجزية الفوارق الطبقيّة بين الّذميّين إذ لم يتساوى الّذميّين في مقادير دفعها وأنما كان لها حد أعلى وحد أدنى وقد تتوسط وحسب الاستطاعة.
- ساهمت الجزية في تبيان أن النظام المالي الإسلامي يسعى دائماً إلى تطبيق مبادئ العدالة.
- تمثل الجزية قيمة الحرية بما يعتنقه الناس من معتقدات إذ أن الّذميّين إذا امتنعوا عن اتباع الإسلام فلا يفرض عليهم وأنما يكونوا لهم الحرية المطلقة في ذلك ولكن بشرط أن يؤدوا ما عليهم من حقوق كما لهم واجبات تؤدي لهم.
- ساهمت الجزية في توفير موارد جديدة لبيت المال .

### الهوامش

- (١) سورة الكهف: آية 17 .
- (٢) الزبيدي، محي الدين أبو فيض (ت1205هـ)، تاج العروس تحقيق علي شيري، (بيروت، دار الفكر، 1414هـ-1994م)، باب الجيم فصل الجيم مادة (جزى).
- (٣) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل (ت 711هـ)، لسان العرب، تحقيق خالد رشيد القاضي، (بيروت، دار الصبح، ط1، 1427هـ-2006م)، مادة (جزى) .
- (٤) الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق أحمد شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م)، باب الجيم مادة (جزى).
- (٥) الزبيدي باب الجيم فصل الجيم مادة (جزى) .

- (٦) ابن منظور، مادة (جزى).
- (٧) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت630هـ)، المغني، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ب.ت)، 495/8 .
- (٨) المقدسي، بماء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم (ت 624هـ)، العدة، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت)، ج8، ص295.
- (٩) سورة التوبة: آية 29 .
- (١٠) الجصاص، أبو بكر أحمد الرازي (ت370هـ)، أحكام القرآن، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، (بيروت، دار الكتب، ط1، 1415هـ-1994م)، ج3، ص117.
- (١١) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، مسند الشاميين، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ-1984م)، ج4، ص184.
- (١٢) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة، دار الكاتب العربي، 1387هـ-1967م)، ج8، ص110.
- (١٣) سورة العنكبوت: آية 46 .
- (١٤) أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت224هـ)، الأموال، تحقيق عبد الأمير علي مهنا، (بيروت، دار الحديث، 1988م)، ص26 .
- (١٥) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ-1987م)، ج2، ص643.
- (١٦) الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد (ت207هـ)، المغازي الواقدي، تحقيق مارسون جونس، (بيروت، عالم الكتب، ب.ت)، ج3، ص1031.
- (١٧) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ)، السنن الكبرى، (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ج9، ص49.
- (١٨) الترمذي، ابن عيسى محمد بن عيسى (ت297هـ)، سنن الترمذي، (دار الأحياء العربي، بيروت، د.ت)، ص461.
- (١٩) المصدر نفسه، ص 461 .
- (٢٠) المقدسي، ص 679 .
- (٢١) سورة البقرة: آية 48 .
- (٢٢) الزحيلي، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق، سورية، دار الفكر، ط5، ب.ت)، ج8، ص38.
- (٢٣) المصدر نفسه: 38/8 .
- (٢٤) ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت 970هـ)، الأشباه والنظائر، (بيروت، لبنان، 1400هـ-1980م)، ج1، ص158.
- (٢٥) الطبراني: 220/2 .
- (٢٦) سورة التوبة: آية 29 .

- (٢٧) البيهقي: 367/3.
- (٢٨) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد (ت 638هـ)، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ب.ت، ج2، ص476.
- (٢٩) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء (ت 744هـ)، مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المصفا، 1425هـ-2004م، ج2، ص35.
- (٣٠) مسلم، أبو الحسين مسلم النيسابوري (ت261هـ)، صحيح مسلم، (دار الفكر، بيروت، ب.ت)، ج7، ص5.
- (٣١) البيهقي: 208/9.
- (٣٢) مسلم: 40/1.
- (٣٣) ينظر: الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق نواف الجراح، (بيروت، دار الهلال، ط1، د.ت)، ج2، ص447.
- (٣٤) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء (ت774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، (بيروت، دار أحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ-1988م)، ج4، ص431.
- (٣٥) مسلم: 1011/2.
- (٣٦) أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت 536هـ)، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ)، ج7، ص422.
- (٣٧) ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت 218هـ)، السيرة النبوية، تحقيق أحمد شمس الدين، (بيروت، لبنان، دار ومكتبة الهلال، ب.ت)، ج4، ص141-142.
- (٣٨) البيهقي: 387/2.
- (٣٩) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، سنن أبي داود، (بيروت، دار الكتاب العربي، ب.ت)، ج3، ص131.
- (٤٠) العيثاوي، يحيى محمد علي، الجوانب الاقتصادية والمالية، (بغداد، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1429هـ-2008م)، ص276.
- (٤١) ينظر: الطبري: 481/2.
- (٤٢) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله (ت256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق، مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار بن كثير، ط3، 1407هـ-1987م)، ج3، ص973.
- (٤٣) ينظر: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ) الخراج، (بيروت، دار المعرفة، 1979م)، ص50.
- (٤٤) المصدر نفسه: 1152/3.
- (٤٥) ابن كثير، البداية والنهاية: 249/3.

- (٤٦) الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد الرازي، الفوائد، تحقيق حمدي عبد المجيد، (الرياض، مكتبة الرشد، ط 1، 1412هـ)، ج2، ص61.
- (٤٧) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي (ت 313هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الارنؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ-1993م)، ج15، ص269.
- (٤٨) ينظر دحلان، أحمد بن زيني دحلان، الفتوحات الإسلامية، (القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1387هـ، 1968م)، ج2، ص344.
- (٤٩) ينظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك: 559/2 .
- (٥٠) البيهقي، السنن الكبرى: 397/2 .
- (٥١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك: 559/2 .
- (٥٢) البيهقي، السنن الكبرى: 134/9 .
- (٥٣) العمري، أكرم بن ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية، (المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ)، ج1، ص183.
- (٥٤) قدامة، قدامة بن جعفر (ت 328هـ)، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق عمر حسين الزبيدي، (بغداد، دار الرشيد، 1981م)، ص288.
- (٥٥) الملاح، هاشم يحيى الملاح، الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة، (الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1991م)، ص358 .
- (٥٦) البخاري: 1347/3.
- (٥٧) أبو يوسف : ص 122 .
- (٥٨) ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني (ت 251هـ)، الأموال ، تحقيق شاعر ذيب فياض، (السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط 1، 1406هـ-1986م)، ج1، ص112 .
- (٥٩) ابن الهمام الحنفي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت 861هـ)، شرح فتح القدير، (بולاق مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط1، 1316هـ)، ج4، ص382 .
- (٦٠) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت279هـ)، فتوح البلدان، (بيروت، لبنان، مكتبة الهلال، ب.ت، 1998م)، ص182 .
- (٦١) الداودي، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي (ت 402هـ)، الأموال، تحقيق رضا محمد سالم شحاذة، (الرباط، مركز احياء التراث العربي، ب. ت)، ص119 .
- (٦٢) البيهقي: 179/9.
- (٦٣) المصدر نفسه: 86/2.

- (٦٤) ينظر: الطبري: 656/2-657.
- (٦٥) ابن خياط، أبو عمر خليفة الليثي العصفدي، تاريخ ابن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، (دمشق، بيروت، دار القلم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1397هـ)، ج1، ص26.
- (٦٦) البلاذري: 310.
- (٦٧) المصدر نفسه: ص 310 .
- (٦٨) المصدر نفسه: ص 318 .
- (٦٩) أبو عبيد، الأموال: ص47 .
- (٧٠) عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط 2، 1403)، ج6، ص88.
- (٧١) البيهقي: 444/2.
- (٧٢) المصدر نفسه: 77/8.
- (٧٣) ينظر: البلاذري: ص174-175.
- (٧٤) البلاذري : ص 310 .
- (٧٥) المصدر نفسه: ص319 .
- (٧٦) البيهقي: 438/2.
- (٧٧) البخاري: 469/1.
- (٧٨) أبي داود، سنن أبي داود: 136/3.
- (٧٩) أبو يوسف: ص 125 .
- (٨٠) البيهقي: 205/9.
- (٨١) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت284هـ)، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، ب.ت)، ج2، ص165.
- (٨٢) الطبري: 777/2 .
- (٨٣) البلاذري: ص 391 .
- (٨٤) المصدر نفسه: ص392.
- (٨٥) العمري: 195/1.
- (٨٦) ابو يوسف، الخراج: ص130.
- (٨٧) ابن ادم، محيي القرشي (203هـ)، الخراج، (بيروت، دار الحديث، ط1، 1990)، ص464.
- (٨٨) ابن الاثير ، عزالدين ابي الحسن الشيباني (ت 630)، الكامل في التاريخ، (بيروت، دار صادر، 1386هـ-1966م)، ج2، ص387.

- (٨٩) الدجيلي، حولة شاكر الدجيلي، بيت المال ، (بغداد، مطبعة وزارة الاوقاف ب 0 ط1396 هـ - 1976م)، ص100-101.
- (٩٠) ينظر: البلاذري: ص 320.
- (٩١) ينظر: البلاذري: ص 405 .
- (٩٢) الرئيس، محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج في الدولة الإسلامية، (القاهرة، مصر، مكتبة النهضة، ط1، 1957)، ص164 .
- (٩٣) الصديري، توفيق بن عبد العزيز، الإسلام والدستور (وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية ولأوقاف والدعوة والإرشاد، ط1، 1425هـ)، ج1، ص174.
- (٩٤) عبد الرزاق: 330/1.
- (٩٥) البيهقي: 438/2.
- (٩٦) عبد الرزاق: 333/10.
- (٩٧) المصدر نفسه: ص330 .
- (٩٨) مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الاصبحي (ت179هـ)، الموطأ، (بيروت : دار الهلال، 1429هـ-2008م)، ص145 .
- (٩٩) ابن الهمام الحنفي: 368/4 ؛ ابن قدامة: 502/8.
- (١٠٠) مالك: ص146 .
- (١٠١) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت 1182هـ)، سبل السلام، (القاهرة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، ب.ت، ج4، ص67.
- (١٠٢) الدمشقي، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الشافعي (ت 825هـ)، كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار، تحقيق محمد عوض هيكمل، القاهرة، الإسكندرية، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1436هـ/2005م)، ص624 .
- (١٠٣) الترمذي، سنن الترمذي: 68/2 ؛ البيهقي، السنن الكبرى: 194/9.
- (١٠٤) أبو بركات، أحمد بن محمد الدردير (ت 1302هـ)، الشرح الكبير، (مصر، دار أحياء الكتب العربية، ب.ت، ج 2، ص202.
- (١٠٥) الزقّة، عبد الرحيم أحمد، تفسير آيات الأحكام، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسم الدراسات الإسلامية، ب.ت)، ص127.
- (١٠٦) ينظر: أبو يوسف: ص 125 .
- (١٠٧) البيهقي: 150/8.
- (١٠٨) ينظر: القرطبي، الجامع الاحكام القرآن: 112/8.
- (١٠٩) سورة التوبة: آية 29 .
- (١١٠) سورة الأنعام: آية 156 .

- (١١١) ينظر: المقدسي: ص 679 .
- (١١٢) الجصاص: 118/3.
- (١١٣) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت 587هـ)، بدائع الصنائع، (باكستان، المكتبة الحبيبة، ط1، 1409هـ/1989م)، ج8، ص111.
- (١١٤) الجصاص: 112/3 .
- (١١٥) ابن قدامة: 496/8.
- (١١٦) البيهقي: 173/7.
- (١١٧) المصدر نفسه: 173/7.
- (١١٨) البخاري: 151/3.
- (١١٩) مالك: ص 146؛ ينظر: أبو عبيد: 39 .
- (١٢٠) المحقق الحلبي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت676هـ)، شرائع الإسلام، النجف، مطبعة الأدب، ط1، 1389هـ/1969م، ج1، ص327.
- (١٢١) القرطبي، ابن رشد محمد بن أحمد القرطبي (ت 595هـ)، بداية المجتهد، تحقيق خالد العطار، (بيروت، دار الفكر، 1415هـ-1955م)، ج2، ص333.
- (١٢٢) الجصاص: 119/3.
- (١٢٣) المصدر نفسه: 119/3.
- (١٢٤) ابن قدامة: ص362 .
- (١٢٥) البيهقي: 394/2 .
- (١٢٦) أبو عبيد: ص34؛ قدامة: ص 224 .
- (١٢٧) سورة التوبة: آية 5 .
- (١٢٨) أبو عبيد: ص39 .
- (١٢٩) البيهقي: 370/2.
- (١٣٠) الجصاص: 121/3.
- (١٣١) المقدسي: ص 679 .
- (١٣٢) صبحي الصالح، النظم الإسلامية، نشأته وتطورها (بغداد، ط4، 1978م)، ص131.
- (١٣٣) الكاساني: 111/7 .
- (١٣٤) سورة التوبة: آية 29 .
- (١٣٥) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 112/8.
- (١٣٦) البيهقي، السنن الكبرى، (مكة المكرمة، مكتبة الباز، 1414هـ-1994م)، ج9، ص198.



- (١٣٧) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت456هـ)، المحلى، تحقيق أحمد محمد شاكر، (بيروت، دار الفكر، ب.ت)، ج7، ص347.
- (١٣٨) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني (ت 279هـ)، سنن النسائي، (مصر، جمعية المكنز الإسلامي ب ت)، ج8، ص230.
- (١٣٩) السرخسي، لشمس الدين أبو بكر محمد السرخسي (ت 490 هـ)، المبسوط، (مصر، مطبعة السعادة، 1324هـ) ج1، ص79.
- (١٤٠) ابن قدامة: 510/8.
- (١٤١) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت 1250هـ) نيل الأوطار، (مصر، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط 2، 1371هـ-1952م) ج8، ص64.
- (١٤٢) ابن قدامة: 510/8.
- (١٤٣) الشربيني، محمد بن أحمد الشربيني (ت 977هـ)، مغني المحتاج، (بيروت، لبنان، دار أحياء التراث العربي، ب.ت، 1377هـ-1958م) ج4، ص246.
- (١٤٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 112/8.
- (١٤٥) سورة التوبة: آية: 29 .
- (١٤٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 112/8.
- (١٤٧) الميداني، عبد الغني النعيمي الدمشقي الميداني، الباب في شرح الكتاب، تحقيق محمود أمين النوري، (القاهرة، دار الكتاب العربي، ب.ت) ج1، ص404.
- (١٤٨) السرخسي: 80-79/10.
- (١٤٩) ابن قدامة: 509/8.
- (١٥٠) أبو بركات: 200/2.
- (١٥١) السرخسي: 80-79 /10.
- (١٥٢) سورة البقرة: آية: 280 .
- (١٥٣) أبو عبيد: ص126؛ ابن زنجويه: 152/1.
- (١٥٤) سورة البقرة: آية: 286 .
- (١٥٥) الشربيني: 246/4.
- (١٥٦) أبو بركات: 200/2.
- (١٥٧) ابن قدامة: 510/8..
- (١٥٨) السرخسي، المبسوط: 79/1 ؛ ابن الهمام، 372/4.
- (١٥٩) الشربيني: 246/4.

- (١٦٠) سورة التوبة: آية 29 .
- (١٦١) الجصاص: 129/3 .
- (١٦٢) المقدسي: ص 679؛ الدمشقي: ص 624 .
- (١٦٣) الكاساني، بدائع الصنائع: 7/ 111 .
- (١٦٤) السرخسي: 82/ 10 .
- (١٦٥) ينظر: أبو يوسف: ص 122؛ الجصاص: 129/3 .
- (١٦٦) ابن قدامة: 8/ 500 .
- (١٦٧) الجصاص: 3/ 130 .
- (١٦٨) المقدسي: ص 679 .
- (١٦٩) الكاساني: 7/ 112؛ ينظر: أبو بركات: 202/2 .
- (١٧٠) الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ( 385هـ)، سنن الدار قطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت، دار المعرفة، 1386هـ-1966م)، ج 10، ص 141 .
- (١٧١) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (القاهرة، مؤسسة قوطية، ب.ت)، ج 4، ص 204 .
- (١٧٢) السرخسي: 80/1 .
- (١٧٣) وهبة الزحيلي: 8/ 42..
- (١٧٤) المقدسي: ص 682 .
- (١٧٥) ابو عبيد: ص 58 .
- (١٧٦) ينظر: أبو يوسف: ص 123؛ أبو عبيدة: ص 58 .
- (١٧٧) السرخسي: 82/10 ؛ الكاساني: 7/ 112 .
- (١٧٨) الكاساني: 7/ 112 .
- (١٧٩) وهبة الزحيلي: 8/ 42 .
- (١٨٠) ابن قدامة: 8/ 512 .
- (١٨١) زيدان، عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين، (بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشر الكتاب، ط 1، 1384هـ-1963م)، ص 154 .
- (١٨٢) الطبري: 559/2 .
- (١٨٣) المصدر نفسه: 722/2 .
- (١٨٤) المصدر نفسه: 721/2 .
- (١٨٥) ينظر: عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين: ص 146 .
- (١٨٦) سورة البقرة: آية: 256 .

- (١٨٧) الكعود، غربي جديع الكعود، الفتح الإسلامي لم يكن استعماراً، مجلة التربية الإسلامية، العدد العاشر، (بغداد، 1420هـ-1999م)، ص 599 .
- (١٨٨) الجصاص، أحكام القرآن: 130/3 .
- (١٨٩) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (ت 450هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ-1999م)، ج 3، ص 346 .
- (١٩٠) ابن نجيم، الإشباه والنظائر: 28/1 .
- (١٩١) أبو يوسف، الخراج: ص 126 .
- (١٩٢) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، (بيروت، دار صادر، 1968م)، ج 1، ص 266 .
- (١٩٣) أبو يوسف، الخراج: ص 139 .

## المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم .

١. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت 536هـ)، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، ط 1، 1409هـ) .
٢. ابن أدم، يحيى القرشي (ت 203هـ)، الخراج، (بيروت، دار الحديث، ط 1، 1990م) .
٣. ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن الشيباني (ت 630هـ)، الكامل في التاريخ، (بيروت، دار صادر، 1386هـ-1966م) .
٤. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد (ت 638هـ)، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ب.ت.) .
٥. ابن الهمام الحنفي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت 861هـ)، شرح فتح القدير، (بولاق، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط 1، 1316هـ) .
٦. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد (ت 354هـ)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ-1993م) .
٧. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت 456هـ)، المحلى، تحقيق أحمد محمد شاكر، (بيروت، دار الفكر ب. ت) .
٨. ابن خياط، أبو عمر خليفة بن خياط الليثي العصفدي، تاريخ بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، (دمشق، بيروت، دار الفكر، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1397هـ) .
٩. ابن زنجويه، أبو احمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني (ت 251هـ)، الاموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، (السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط 1، 1406هـ-1986م) .

١٠. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت230هـ)، الطبقات الكبرى، (بيروت، دار صادر، ط1، 1968م).
١١. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت 620هـ)، المغني، (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ب.ت).
١٢. ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء (ت 744هـ)، مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، (المصنف، 1425هـ-2004م).
١٣. ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء (ت774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ-1988م).
١٤. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب تحقيق خالد رشيد القاضي، (بيروت، دار الصبح، ط1، 1427هـ-2006م).
١٥. ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم (ت970هـ)، الاشباه والنظائر، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1400هـ-1980م).
١٦. ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت 218هـ)، السيرة النبوية، تحقيق أحمد شمس الدين (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ب.ت).
١٧. أبو يركات، أحمد بن محمد الدردير (ت1302هـ)، الشرح الكبير، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ب.ت).
١٨. ابو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، سنن أبي داود، (بيروت، دار الكتاب العربي، ب.ت).
١٩. أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت 224هـ)، الأموال، تحقيق عبد الأمير علي مهنا، (بيروت، دار الحداثة، 1988م).
٢٠. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ)، الخراج، (بيروت، دار المعرفة، 1979م).
٢١. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (القاهرة، مؤسسة قرطبة، ب.ت).
٢٢. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار بن كثير، ط3، 1407هـ-1987م).
٢٣. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت279هـ)، فتوح البلدان، (بيروت، مكتبة الهلال، 1988م).
٢٤. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، السنن الكبرى، (بيروت، دار الفكر، ب.ت). وطبعة (مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، 1414-1994م).
٢٥. الترمذي، ابن عيسى محمد بن عيسى (ت297هـ)، سنن الترمذي، (بيروت، دار الإحياء العربي، ب.ت).
٢٦. الجصاص، ابو بكر احمد بن علي (ت370هـ)، احكام القرآن، تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين، (بيروت، دار الكتب، ط1، 1415هـ-1994م).
٢٧. الدار قطني، أبو الحسن بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان (ت385هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (بيروت، دار المعرفة، 1386هـ-1966م).

٢٨. الداودي، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي (ت 402هـ)، الأموال، تحقيق رضا محمد سالم شحادة، (الرباط، مركز أحياء التراث المغربي، ب.ت).
٢٩. الدجيلي، خولة شاكر الدجيلي، بيت المال، (بغداد، مطبعة وزارة الأوقاف، 1396هـ-1976م).
٣٠. دحلان، أحمد زيني دحلان، الفتوحات الإسلامية، (القاهرة، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، مطبعة المدني، 1387هـ-1968م).
٣١. الدمشقي، تقي الدين أبي بكر محمد الحسيني الشافعي (ت 825هـ)، كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار، تحقيق محمد عوض هيكل، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1436هـ-2005م).
٣٢. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ) تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ-1987م).
٣٣. الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد، الفوائد، تحقيق حميد عبد المجيد، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1412هـ).
٣٤. الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق أحمد شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م).
٣٥. الرئيس، محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج في الدولة الإسلامية، (القاهرة، مكتبة تحضة مصر، ط1، 1957م).
٣٦. الزبيدي، محي الدين أبي فيض (ت 1205هـ)، تاج العروس، تحقيق علي شيري، (بيروت، دار الفكر، 1414هـ-1994م).
٣٧. الزحيلي، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق، سورية، دار الفكر، ط4، ب.ت).
٣٨. الزقة، عبد الرحيم أحمد، تفسير آيات الأحكام، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قسم الدراسات الإسلامية، ب.ت).
٣٩. زيدان، عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين، (بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشر الكتاب، ط1، 1384هـ-1963م).
٤٠. السرخسي، لشمس الدين أبي بكر محمد السرخسي (ت 490هـ)، المبسوط، (مصر، مطبعة السعادة، 1324هـ).
٤١. سيد سابق، فقه السنة، (بيروت، دار الفكر، 1428هـ-2007م).
٤٢. الشربيني، محمد بن أحمد الشربيني (ت 977هـ)، مغني المحتاج، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1377هـ-1958م).
٤٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، نيل الأوطار، (مصر، مطبعة البايع الحلبي وأولاده، ط2، 1371هـ-1952م).
٤٤. صبحي الصالح، النظم الإسلامية، نشأته وتطورها، (بغداد، ط4، 1978).

- ٤٥ . الصديري، توفيق بن عبد العزيز، الإسلام والدستور، (وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط1، 1425هـ) .
- ٤٦ . الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت1182هـ)، سبل الإسلام، شرح بلوغ المرام في جمع أدلة الأحكام، (القاهرة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، ب.ت.).
- ٤٧ . الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، مسند الشاميين، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ-1984م) .
- ٤٨ . الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق نواف الجراح، (بيروت، دار الهلال، ط1، ب.ت) .
- ٤٩ . عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ).
- ٥٠ . العمري، أكرم بن ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية، (المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ).
- ٥١ . العيثاوي، يحيى محمد علي، الجوانب الاقتصادية والمالية، (بغداد، مركز البحوث ودراسات الإسلامية، ط 1، 1429هـ-2008م) .
- ٥٢ . قدامة، قدامة بن جعفر (ت328هـ)، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق عمر حسين الزبيدي، (بغداد، دار الرشيد، 1981) .
- ٥٣ . القرطبي، ابن رشد محمد بن أحمد القرطبي (ت 595هـ)، بداية المجتهد، تحقيق خالد العطار، (بيروت، دار الفكر، 1415هـ-1995م) .
- ٥٤ . القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة، دار لكتاب العربي، 1387هـ-1967م) .
- ٥٥ . الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (باكستان، المكتبة الحبيبية، ط1، 1409هـ-1989م) .
- ٥٦ . مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت179هـ)، الموطأ، (بيروت (دار الهلال، 1429هـ-2008م) .
- ٥٧ . الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ-199م).
- ٥٨ . المحقق الحلي، أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت676هـ)، شرائع الإسلام، (النجف، مطبعة الأداب، ط1، 1389هـ-1969م).
- ٥٩ . مسلم، أبي الحسين مسلم النيسابوري (ت261هـ)، صحيح مسلم، (بيروت، دار الفكر، ب.ت) .
- ٦٠ . المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم (ت 624هـ)، العدة، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ب.ت) .
- ٦١ . الملا، هاشم يحيى الملا، الوسيط في السيرة النبوية والخلافة الراشدة، (الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1991م) .

٦٢. الميداني، عبد الغني النعيمي الدمشقي الميداني، الباب في شرح الكتاب، تحقيق محمود أمين النوري، (القاهرة، دار الكتاب العربي، ب.ت).
٦٣. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت279هـ)، سنن النسائي، (مصر، جمعية المكنز الإسلامي، ب.ت).
٦٤. الواقدي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت207هـ)، المغازي للقوادي، تحقيق مارسون جونس، (بيروت، عالم الكتب، ب.ت).
٦٥. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت284هـ)، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، ب.ت).

### المجلات :

١. الكعود، غربي جديع الكعود، الفتح الإسلامي لم يكن استعماراً، مجلة التربية الإسلامية، العدد العاشر، بغداد، 1420هـ-1999م).

## Al- Giziya in the Islamic Thinking

Sajidah Awad Salih

B.A. Holy Koran

### Summary

Thanks to Allah the God of all creatures and prayers and peace on prophet Muhammad

Giziya in the Islamic economical system is considered one of the important issues which took great consideration where Muslims put for it special legal codes organize its work and machinery from these legal points that it is not imposed on those who are incapable or those who it is out of their power.

The Religion of Islam did not enforce men to become Muslims, so there must be taxes system that aid the state to perform its duties toward people.

For the scientific purposes we divided the subject into three inquiries where in inquiry one we tackled the definition of giziya in language and as idiom and it legitimate in Holy Koran and Sunna from prophet Muhammad era (peace and prayers be upon him). And the imposing of Al- Giziya in Islam As for inquiry two we tackled the amount of giziya and those who are committed to pay it, its time, terms and excluding and in inquiry three we tackled the importance of Al- giziya and compare it with kharage and zakat .Al- Giziya was not punishment.



We had reached through our research to a permanent facts, some of which are:

- Al- Giziya was considered one of the important incomes for Bait Al- Mal.
- Al- Giziya was not impose on the handicapped
- There were special legitimates for Al- Giziya facilitate its application .

